

العلاقة بين مستوى تطبيق حوكمة الشركات وتقدير خطر الرقابة
" دراسة تجريبية "

إعداد

رحاب حمدي على أحمد

باحث ماجستير بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة الزقازيق

مقدمة ومشكلة البحث:

تعتبر مهنة المراجعة من المهن المؤثرة في الإقتصاد القومي نظراً لما تقدمه من خدمات هامة للمستثمرين ومنتخذي القرارات وما تحدثه من دعم للثقة في المعلومات المتدفقة لسوق المال، وزاد من أهمية مهنة المراجعة ما شهدته البيئة الإقتصادية المصرية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي من تحولات جذرية وسريعة من نظام إقتصادي مغلق يخطط ويدار ويراقب مركزياً إلي نظام إقتصادي حر يعمل وفقاً لإتجاهات السوق ويخضع لآليات العرض والطلب، الأمر الذي كان له أثر كبير في إحداث تغيرات في بيئة المراجعة وبالتالي يرفع من درجة أهميتها وضرورة الإهتمام بها. (السيد، 2006، ص أ)

ومن المعروف أن الهدف النهائي من عملية المراجعة هو إبداء المراجع لرأية المهني المحايد فيما يتعلق بعدالة وصدق القوائم المالية، إلا أنه في سبيل تحقيق ذلك الهدف قد يتعرض لإحتمال الإخفاق في التوصل إلي الرأي المناسب نتيجة لوجود ما يسمى بخطر المراجعة (ابراهيم، 2011، ص أ)، ويكون خطر المراجعة ناتج لتقييم عدة أخطار منها خطر الرقابة وهو واحد من الأخطار التي تؤثر بشكل مباشر في نموذج خطر المراجعة، ولقد عرفه معيار المراجعة الدولي رقم (200) بأنه "خطر وجود خطأ جوهري في رصيد حساب أو مجموعة معاملات إما مفردة أو مدمجة مع غيرها من الأرصدة الأخرى، وهذا الخطأ لا يتم منعه، أو إكتشافه أو تصحيحه بواسطة نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب". (معيار المراجعة الدولي (200)، 2010، ص 77)

ويتم تقييم هذا الخطر بواسطة المراجع كنتيجة لتقييم مدي كفاءة نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث وإكتشاف الأخطاء الجوهرية، وينشأ هذا الخطر داخلياً من قرارات الإدارة بشأن مستوي الرقابة الداخلية المراد تطبيقه بمعنى أن هذا الخطر دالة لدرجة كفاءة الرقابة الداخلية بالمنشأة، فكلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فعالية كلما قل خطر الرقابة المقدر والعكس صحيح.

وفي الحقيقة أن المسئول عن إنشاء نظام الرقابة الداخلية والمحافظة عليه هو إدارة المنشأة وليس المراجع، لأن المنشأة هي المسئولة في الأساس عن إعداد القوائم المالية بشكل يتمشي مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لذلك فعلي إدارة المنشأة أن تسعى لإنشاء نظام رقابة داخلية يمكنه من إعطاء تأكيد معقول وليس مطلق بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية وعلي

ذلك، فالإدارة يجب أن تنشئ هذا النظام الرقابي مراعيةً مبدأ التكلفة والعائد من النظام الرقابي.
(السائح،---،ص 159)

وعلي صعيد آخر لم تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في العالم كله مأزقاً حاداً بحجم ما واجهته في الآونة الأخيرة، وما يزال آثاره المدوية تعصف بالسمعة المحاسبية وتجعلها موضع شك كبير وفقدان ثقة، ربما لم تعهدها المهنة خلال العقود الأخيرة ، فقد أدت الفضائح المالية للشركات العملاقة عام 2002 م (شركة Enron للطاقة وشركة Worldcom للاتصالات) وما نتج عنها من حالات إفلاس وإنهيار إلي فقدان ثقة غالبية المجتمع بمعظم الشركات المساهمة ولفَت ذلك أنظار المستثمرين والمشرعين والباحثين، وغيرهم، وأجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت أسباب إنهيار هذه الشركات، وخلصت إلي أن السبب الرئيسي يعود إلي غياب الممارسات و الإجراءات في الإدارة و التنظيم و الرقابة و الإشراف الفعال علي الشركات بما يحقق الأهداف المرجوة وكذلك عدم الإلتزام بالأنظمة الداخلية والقوانين المنظمة لأعمال الشركات.(أحمد،2008،ص250)

فقد أدي هذا الإنهيار إلي أن أصبحت الرقابة الداخلية بالشركات غاية في الأهمية لأن وجود نظام رقابة داخلية فعال يعد خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الإحتيالية (أحمد،2008،ص 249)، مما دفع ذلك بالجهات التنظيمية لهيئات سوق المال بفرض عدة أنظمة و قوانين علي الشركات و تقع مسؤولية تطبيقها و الإلتزام بها علي مجالس الإدارة بالشركات و يطلق علي تلك الأنظمة و القوانين مفهوم " حوكمة الشركات ". (أحمد،2010،ص2)

وقد عُرفت حوكمة الشركات بأنها " نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيدة، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة داخلياً وخارجياً من التأثير بصفة سلبية علي أنشطة المنشأة ، وبالتالي ضمان الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمنشأة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل ". (حيدر،2007،ص13)

ولكن الحوكمة ليست مجرد مفهوم ولكن لابد من تفعيلها لتصبح منظومة رقابية فعالة، فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بالتنسيق مع الشركات العاملة في سوق المال لوضع قواعد الحوكمة موضع التنفيذ للتحقق من إحاطة وتفهم جميع الشركات وجميع الأطراف ذات العلاقة لكافة المبادئ والتفاصيل التي تمكنهم من التطبيق الأمثل والفعال لقواعد الحوكمة.

وتتمثل أهم أهداف تطبيق مفهوم حوكمة الشركات أنها تعمل علي تقوية الرقابة الداخلية للشركات وتوفير حزمة مراقبة مشددة وهذا بدوره يؤثر بشكل إيجابي على تقدير خطر الرقابة ليصبح أقل، وباعتبار أن حوكمة الشركات مدخل معاصر لإحكام الرقابة، فأهم ما يعبر عن الحوكمة القوية وما يسفر عنها من نظام رقابة فعال هو وجود مجلس إدارة مستقل ، ولجنة مراجعة تتميز بالخبرة المالية والمحاسبية التي من أهم مهامها دراسة نظام الرقابة الداخلية لتحقيق فعاليتها والعمل علي تحسينها وتطويرها باستمرار وتقديم المقترحات الملائمة في هذا الشأن بصورة تؤدي إلي زيادة فعالية عملية الرقابة الداخلية بما يؤدي إلى تقليل خطر الرقابة ، و إدارة مراجعة داخلية تتميز بالتأهيل المهني للقائمين عليها.

وهناك ارتباطاً وثيقاً بين الحوكمة والمحاسبة والمراجعة حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات المهنية تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفعالية وتؤدي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة. (حسين،2009،ص 4)

وعلى ضوء ما سبق فإن المشكلة البحثية هنا تتمثل في التعرف على ما إذا كان هناك أثر لمستوى تطبيق حوكمة الشركات على تقدير خطر الرقابة .

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلي:

* دراسة العلاقة بين مستوى تطبيق حوكمة الشركات وتقدير خطر الرقابة.

أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من عدة جوانب أهمها:-

- (1) حتمية الإهتمام بحوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية لما لها من آثار إيجابية على جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات.
- (2) تتناول الدراسة جانب هام من الجوانب المرتبطة بعملية المراجعة وهي تقدير خطر الرقابة والذي يعد واحداً من الجوانب الهامة عند تخطيط عملية المراجعة.

منهج البحث:

ينطوى منهج الدراسة على ما يلي:-

- (1) تركز الدراسة علي إجراء دراسة تجريبية لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في مدى وجود أثر لمستوى تطبيق حوكمة الشركات على تقدير خطر الرقابة.
- (2) أشتقاق فروض الدراسة علي ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج.
- (3) تحديد مجتمع الدراسة.
- (4) إختبار فروض الدراسة وبيان نوع الأثر بين مستوي تطبيق آليات حوكمة الشركات و خطر الرقابة.

الدراسات السابقة:

في ضوء ما توفر للباحثة من الدراسات السابقة ؛ يتم عرض دراسات تعلقت بدراسة العلاقة بين مستوى تطبيق حوكمة الشركات أو إحدى آلياتها و الرقابة الداخلية- حيث لم يتسنى للباحثة التوصل إلى دراسات تتعلق بأثر مستوى تطبيق حوكمة الشركات على تقدير خطر الرقابة بشكل مباشر- على أساس أن مستوى تطبيق الرقابة الداخلية و مدى فعاليتها يؤثر بشكل رئيسي على عملية تقدير خطر الرقابة، حيث أنه كلما اتسمت الرقابة الداخلية بالفاعلية فإن خطر الرقابة يقل و العكس صحيح ، فخطر الرقابة دالة على مدى فعالية تصميم و تطبيق الرقابة الداخلية ؛ وهذا ما ذكره معيار المراجعة الدولي رقم (200) بعنوان "الهدف من عملية مراجعة القوائم المالية و المبادئ العامة التي تحكمها"، ويتم عرض الدراسات السابقة طبقاً لدرجة أهميتها ومدى ارتباطها بموضوع الدراسة الحالية.

(1) دراسة (Contessotoo et al., 2014) حيث أستهدفت هذه الدراسة التحقق من وجود علاقة بين فعالية لجنة المراجعة و تقدير المراجع لخطر المراجعة وذلك في استراليا، وأتبعت نوعين من الأساليب المنهجية لتقييم فعالية لجنة المراجعة، حيث كان يعتمد الأسلوب الأول على مقارنة خصائص لجنة المراجعة داخل الشركة مع قائمة من التعليمات و الضوابط لقياس مدى فعالية لجنة المراجعة ، و يعتمد الأسلوب الثاني على استخدام قائمة لإستطلاع الرأي بإستخدام عينة مكونة من مجموعة مختارة من المراجعين و المديرين لتحديد المؤشرات الفعلية لفعالية لجنة المراجعة وعلاقتها بتقييم المراجع لخطر المراجعة.

وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى انه لا يوجد علاقة بين فعالية لجنة المراجعة و خطر المراجعة و ذلك بالنسبة للعينة المختارة من المراجعين و المديرين فقط ، لأنه عند تقييم فعالية لجنة المراجعة بإستخدام المقارنة بين الخصائص الفعلية للجنة المراجعة و قائمة التعليمات و الضوابط ؛ وجد أن اللجنة تبدو فعالة فى الظاهر فقط دون الجوهر والأداء الفعلى لها.

(2) دراسة (Johnstone et al.,2010) حيث أستهدفت هذه الدراسة التحقق من وجود علاقة بين التغييرات في حوكمة الشركات وكشف وعلاج الثغرات الجوهرية في الرقابة الداخلية، وذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأتبعته هذه الدراسة أسلوباً منهجياً يقوم علي المقارنة بين عينتين ، تكونت العينه الأولى من 733 شركة كشفت عن وجود ثغرات في الرقابة الداخلية لديها مقارنةً بالعينة الثانية التى تتكون من 3602 شركة لا يوجد لديها ثغرات في الرقابة الداخلية ، وكان التركيز علي عينة الشركات التي كشفت عن وجود ثغرات في الرقابة الداخلية لديها ووجد أن عدد 511 شركة تعمل علي علاج هذه الثغرات وعدد 222 شركة لا تفعل ذلك، و قد اشارت نتائج هذه الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية بين التحسين والإرتقاء بصفات أعضاء مجلس الإدارة ولجان المراجعة وبين إكتشاف وعلاج الثغرات الجوهرية في الرقابة الداخلية.

(3) دراسة (Wee Goh,2008) حيث أستهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى كفاءة وفعالية لجنة المراجعة ومجلس الإدارة وعلاقة ذلك بالتوقيت السليم لعلاج الثغرات الجوهرية في الرقابة الداخلية، وذلك فى دول جنوب شرق آسيا، وقد أتبعته هذه الدراسة أسلوباً منهجياً يقوم علي إستخدام تحليل الإنحدار اللوجستي علي عينة تضم إكتشافاً واحداً علي الأقل من الثغرات الجوهرية للرقابة عن الفترة من يوليو 2003 إلي ديسمبر 2004 تحت قانون ساربينز أوكسلي، و اشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات التي لديها لجان مراجعة كبيرة بخبرة محاسبية محدودة ومجلس إدارة أكثر استقلالية هم أكثر قدره لإصلاح الثغرات الجوهرية في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب. وهذه النتيجة تشير إلي أن لجنة المراجعة ومجلس الإدارة يلعبان دوراً هاماً في رصد وعلاج الثغرات الجوهرية فى الرقابة الداخلية .

(4) دراسة (Hoitash et al.,2009) حيث أستهدفت هذه الدراسة دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والكشف عن نقاط الضعف في الرقابة الداخلية علي التقارير المالية (مقارنة النظم الرقابية)، وذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأتبعته هذه الدراسة أسلوباً منهجياً يقوم علي الدراسة المقارنة (مقارنة النظم الرقابية) وذلك استرشاداً بما ذكر عن نقاط الضعف الجوهري في

الرقابة الداخلية المذكوره في البندين رقم 302 ، 404 بموجب قانون Sarbanes Oxley ، والخبرة المالية للجنة المراجعة وذلك بفحص السيره الذاتية الخاصة بأعضائها، و اشارت نتائج هذه الدراسة إلي إنه يوجد علاقة إرتباط بين خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من ناحية و جودة الرقابة الداخلية من ناحية أخرى ، وهي علاقة طردية بين إستقلالية و قوة مجلس الإدارة و خبرة أعضاء لجنة المراجعة و جودة الرقابة الداخلية.

(5) دراسة (Krishna, 2005) حيث أستهدفت هذه الدراسة إختبار العلاقة بين درجة كفاءة لجان المراجعة وبين سلامة أنظمة الرقابة الداخلية، فالشركات التي تُغير مراجعها يتطلب منها الإفصاح عن وجود أي مشكلات في الرقابة الداخلية ، وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وتفترض الدراسة أن جودة الرقابة الداخلية هي دالة في جودة البيئة الرقابية، ويتم وضع فرض الدراسة كما يلي: إن هناك إرتباط طردى و قوى بين جودة لجنة المراجعة ، وجودة بيئة الرقابة الداخلية مع بقاء جميع العناصر الأخرى ثابتة، و أستخدمت الدراسة أسلوبى الإرتباط والإندجار المتعدد، علي بيانات عينة مكونة من 128 منشأة أعمال أمريكية، من ضمن المنشآت المدرجة بدليل (EDGAR)، وذلك عن الفترة الواقعة بين عامي: 1994، 2000م ، وتم قياس جودة لجنة المراجعة عن طريق ثلاثة خصائص وهي الحجم، و الإستقلال، و الخبرة، و اشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك دليلاً علي وجود علاقة إرتباط طردية بين إستقلال و الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجان المراجعة، وبين درجة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ، و علاقة إرتباط عكسية بين حجم عضوية لجان المراجعة، وبين درجة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.

(6) دراسة (Zhang et al., 2007) حيث أستهدفت هذه الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين كفاءة واستقلالية لجان المراجعة، وبين ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، حيث قامت الدراسة بتحليل العلاقة بين بعض خصائص لجان المراجعة من حيث الإستقلالية، والخبرة المحاسبية والمالية وعدد مرات اجتماع اللجنة خلال العام ، وبين درجة الضعف فى أنظمة الرقابة الداخلية ، و أستخدمت الدراسة أسلوبى الإرتباط والإندجار المتعدد، علي بيانات عينتين: تكونت الأولى من 73 منشأة أعمال أمريكية، تتسم بإنخفاض درجة كفاءة أنظمة رقابتها الداخلية، بينما تكونت العينة الثانية من 77 منشأة أعمال أمريكية، ذات أنظمة رقابة داخلية فعالة وذات كفاءة ، وذلك عن الفترة الواقعة بين عامي: 2004، 2005م ، و اشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط طردية بين كل من درجة جودة أداء لجنة المراجعة، وإستقلالية أعضائها، وبين درجة كفاءة أنظمة الرقابة

الداخلية، وأن منشآت الأعمال التي تنسم لجان مراجعتها بإنخفاض الخبرة المحاسبية والمالية لأعضائها، أو بعدم إستقلال أعضائها تعتبر أكثر عرضة لأن تصبح أنظمة رقابتها الداخلية، منخفضة الكفاءة، وأن منشآت الأعمال، التي تنسم لجان مراجعتها بزيادة عدد مرات إجتماعاتها السنوية عن القدر المعتاد، تعتبر أكثر عرضة لأن تصبح أنظمة رقابتها الداخلية منخفضة الكفاءة.

(7) دراسة (محمد، 2007) حيث أستهدفت هذه الدراسة القيام بدراسة تحليلية لطبيعية ونوعية أثر تطوير محاور جودة أداء لجان المراجعة بمنشآت الأعمال، علي تحسين كفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية بها، ومستوى مساهمة ذلك، في مساعدة إدارات منشآت الأعمال علي النجاح في الإلتزام بمقومات إطار حوكمة الشركات، وذلك مع محاولة تقديم مدخل مقترح لضوابط تطوير أداء لجان المراجعة للإرتقاء بدرجة كفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية، والمساهمة في نجاح تطبيق مقومات وفعاليات إطار حوكمة الشركات، وقد تم إستخدام إستبيان لجمع البيانات بهدف قياس آثار الإرتقاء بجودة أداء لجان المراجعة على درجة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، وأثر ذلك على نجاح تطبيق إطار حوكمة الشركات، وتتكون عينة البحث من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات المنتدبين، وأعضاء مجالس إدارات منشآت أعمال و رؤساء لجان مراجعة و أعضاء لجان مراجعة و مديرو إدارات المراجعة الداخلية و مراقبو حسابات خارجيون ، وقد بلغت مفردات العينة 240 مفردة وذلك يمثل 66 منشأة مساهمة من قطاعي الأعمال (المصري والسعودي)، و اشارت نتائج هذه الدراسة إلى ان هناك علاقة إرتباط طردية بين (درجة إستقلال و عدد مرات الإجتماع و حجم) لجان المراجعة و درجة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ، و علاقة إرتباط طردية أيضاً بين الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجان المراجعة و درجة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بمنشآت الأعمال.

(8) دراسة (كامل، 2008): حيث أستهدفت هذه الدراسة إختبار وجود علاقة إيجابية بين جودة وظيفة المراجعة الداخلية و جودة حوكمة الشركات وذلك في جمهورية مصر العربية واستخدمت الدراسة أسلوب الإنحدار البسيط لقياس مدى تأثير جودة حوكمة الشركات كمتغير تابع بجودة وظيفة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل، و اشارت نتائج هذه الدراسة إلي أن تحسين جوده المراجعة الداخلية يؤدي إلى فعالية الرقابة على المنشأة و تقليل المخاطر التي تتعرض لها كما يؤدي إلى تحقيق التفاعل الجيد مع باقي أطراف حوكمة الشركات .

(9) دراسة (أحمد، 2008): حيث أستهدفت هذه الدراسة دور لجنة المراجعة في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات حيث تفترض الدراسة أنه ليس للأنشطة التي تمارسها

لجنة المراجعة دور في تحسين كفاءة وكفاية نظم الرقابة الداخلية، وأتبعته هذه الدراسة أسلوباً منهجياً يقوم علي إستبيان وزع علي عينة مكونة من 89 إدارة لشركات مساهمة صناعية أردنية وعينة أخرى تتكون من 75 مراجع حسابات خارجي لهذه الشركات وهي عينة عشوائية من كل فئة من المراجعين، وقد تضمن الإستبيان الأنشطة التي يمكن أن تمارسها لجنة المراجعة وتسهم في تحسين كفاءة و فعالية نظم الرقابة الداخلية ، و اشارت نتائج هذه الدراسة إلي إن هناك مجموعة من الأنشطة تمارسها لجنة المراجعة تؤدي إلي تحسين كفاءة و فعالية نظم الرقابة الداخلية .

(10) دراسة (Cullinan et al.,2010) حيث أستهدفت هذه الدراسة التحقق من وجود علاقة بين خطة مكافئة أعضاء لجنة المراجعة بأسهم مجانية وإرتباط ذلك بوجود ثغرات في الرقابة الداخلية، وأتبعته هذه الدراسة أسلوباً منهجياً يقوم علي إستخدام عينة تتكون من 486 من الشركات الأمريكية، و اشارت نتائج هذه الدراسة إلي أن الشركات التي لديها خطة مكافئة بالأسهم المجانية المقدمة لأعضائها من لجنة المراجعة هم أكثر عرضة لوجود ثغرات في الرقابة الداخلية وذلك بشكل ملحوظ عن الشركات التي لا يوجد لديها هذه الخطة من الأسهم المجانية وهذه النتيجة يدعمها تقرير الحكومة البريطانية الذي يشير إلي أن تعويض المديرين الخارجيين بأسهم مجانية قد يقلل من كفاءة هؤلاء المديرين. وهذا ما يدعم نتيجة الدراسة بأن عدم إستقلال لجنة المراجعة يؤثر سلباً علي الرقابة الداخلية.

خطة البحث:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وهدفها ومنهجيتها، تم تقسيم باقي الدراسة الحالية إلى:-

المبحث الأول: حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: خطر الرقابة.

المبحث الثالث: الدراسة التجريبية .

المراجع و الملاحق.

المبحث الأول حوكمة الشركات

مقدمة:

يعتبر مفهوم حوكمة الشركات أحد المفاهيم الحديثة نسبياً والذي يمكن تناوله من زوايا عديدة مما يوحى بعدم الإتفاق بشأنه من جانب الباحثين والمنظمات المهنية المختلفة حول العالم، وذلك لأنه يتناول نواحي عديدة مثل الناحية الإقتصادية حيث تمثل الآلية التي تساعد الشركة في الحصول علي التمويل، ومن الناحية القانونية فإنها تشير إلي طبيعة العلاقة التعاقدية والتي تعني تحديد الحقوق والواجبات لحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية والمديرين من ناحية أخرى، أما من الناحية الإجتماعية والأخلاقية فإنها تركز علي مبدأ المسؤولية الإجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين.

وبشكل عام تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات، حيث عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية Organization For Economic Co- Operation and Development (OECD) بأنها: مجموعة من العلاقات بين مجلس إدارة الشركة ومساهميها والأطراف ذوي العلاقة بها، وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة والأدوات التي تنفذ بها هذه الأهداف ويتحدد بها أيضاً أسلوب متابعة الأداء . (المطيري،2003، ص284)

وعرفها (Demirag et al.,2000) بأنها " مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهيكل التي تستخدم لإدارة شئون الشركة، وتوجيه أعمالها من خلال تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين علي المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة". نقلاً عن(المليجي،2003،ص14)

وفي (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، 2005،ص2) تم تعريف الحوكمة بأنها " القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها".

وربما يعد التعريف الأسهل والأكثر شيوعاً في هذا المجال هو التعريف المقدم من قبل لجنة Cadbury في تقريرها الصادر سنة 1992 في المملكة المتحدة حيث عرفت حوكمة الشركات بأنها "النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة الشركات".

نظراً لما اكتسبه مفهوم حوكمة الشركات من إهتمام واسع النطاق سواء علي المستوى الأكاديمي أو الإجرائي ، فكان حتماً علي العديد من الجهات والمؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية أن تتناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة وإصدار مجموعة من المبادئ لتمثل إطاراً عاماً يحكم تطبيق هذا المفهوم، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أولاً: مبادئ حوكمة الشركات: (OECD,2004,Pp.4:15)

حيث تهدف المبادئ الصادرة عن (OECD,2004) إلي توفير إطار مفاهيمي وتطبيقي لضمان فعالية تطبيق حوكمة الشركات، ويمكن توضيح أهم ما ورد بتلك المبادئ من إرشادات كما يلي:

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

يشير هذا المبدأ إلي أنه: "ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات علي شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

2- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:

يشير هذا المبدأ إلي أنه " ينبغي أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم " فعلي سبيل المثال:

(أ) ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في طرق مضمونة لتسجيل الملكية، والحصول علي المعلومات في الوقت المناسب ، وحق المشاركة الفعالة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين ، كما لهم الحق أيضاً في إنتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة والحصول علي نصيب من أرباح الشركة.

(ب) ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة في إتخاذ القرارات، وأن يحصلوا علي المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة .

3- المعاملة المتساوية للمساهمين:

يشير هذا المبدأ إلي أنه " ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول علي تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم" .

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يشير هذا المبدأ إلي أنه " ينبغي أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي ينشأها القانون، أو تنشأ نتيجة لإتفاقيات متبادلة، وأن يعمل علي تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل وإستدامة الشركات السليمة مالياً " .

5- الإفصاح والشفافية:

يعتبر الإفصاح السليم أساس نظام حوكمة الشركات كما أن تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلي زيادة درجة الإفصاح والشفافية في التقرير المالي، وهي تؤدي بالتبعية إلي حماية حقوق المساهمين والمستثمرين، ويؤدي في النهاية إلي تطوير سوق المال. وعلي ذلك فإن هذا المبدأ يشير إلي " ضرورة الإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات".

6- مسؤوليات مجلس الإدارة:

يشير هذا المبدأ إلي إنه "في إطار حوكمة الشركات يجب ان تضمن الإرشاد الإستراتيجي لتوجيه الشركة، وأن تكفل الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية ، وتضمن أيضاً حق الشركة و المساهمين في مساءلة مجلس الإدارة عن أدائه".

ثانياً: آليات حوكمة الشركات: (دليل حوكمة الشركات، 2011، ص ص 14:30)

لاشك أن حوكمة الشركات ليست مجرد مبادئ وقواعد وإنما تطبيق جيد لآليات تنفيذية يجب الألتزام بها لكي تضمن تحسين الأداء، ولهذا السبب قام مركز المشروعات الدولية الخاصة Center for International Private Enterprise (CIPE) بمصر بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركة لتحديد الآليات اللازمة لتنفيذ حوكمة الشركات بشكل فعال، لذلك فإن هذا المبحث سوف يهتم بالآليات التنفيذية لحوكمة الشركات ، والتي تناولتها الدراسة.

1 - مجلس الإدارة:

يلعب مجلس إدارة الشركة دوراً هاماً و حاسماً فى وضع الأهداف الاستراتيجية لها ، و إقرار الإستراتيجيات و السياسات العامة التى تهيم على سير العمل بها ، حيث يتولى إدارة أمورها بناءً على تفويض من الجمعية العامة ؛ لذلك فإن المسئولية النهائية عن الشركة تظل لدى المجلس، وقد حدد دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات عدة قواعد يجب أن يقوم عليها مجلس الإدارة وهى:

*إستقلال مجلس الإدارة (نسبة الأعضاء غير التنفيذيين):

إنه يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين (Outsiders Or Non-Executive Directors (NEDS) والمستقلين أو على الأقل ثلث الأعضاء كحد أدنى مستقلين، حيث أن مجلس الإدارة يقوم نيابةً عن المستثمرين بوضع الخطة الإستراتيجية للشركة و التى تعكس أهدافها ومساءلة المديرين التنفيذيين ومحاسبتهم عن آدائهم لتحقيق تلك الأهداف وتحقيق مصالح المستثمرين وهذا هو السبب فى وجوب إعطاء درجة كافية من الإستقلال لمجلس الإدارة تمكنه من رقابة المديرين التنفيذيين وفصلهم إذا لم يحققوا الأداء المطلوب.

*حجم مجلس الإدارة:

يعتبر حجم مجلس الإدارة من العوامل الهامة التى يجب أخذها فى الإعتبار عند بناء مجلس إدارة فعال ، ويجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء ؛ مع الأخذ فى الإعتبار حجم الشركة وحجم عملياتها وطبيعة بيئة العمليات التى تعمل بها ، و يفضل تقليل عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى أقل عدد ممكن.

*إستقلالية رئيس مجلس الإدارة:

يجب الفصل بين مهام منصبى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول CEO " العضو المنتدب"، ولقد قوبلت عملية الجمع بين المنصبين بإنتقادات كثيرة حيث أن ذلك يؤثر على فعالية رقابة مجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية لأن من ضمن مهام المجلس هو الحكم على أداء الإدارة التنفيذية ومكافأتها أو عقابها، فإذا جمع رئيس مجلس الإدارة بين المنصبين فلن يميل إلى معاقبة نفسه، والإتجاه الأغلب هو الفصل بين المنصبين كما نادى بذلك تقرير كادبورى(1992) وتقرير منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (1999).

2- لجنة المراجعة:

تعتبر لجنة المراجعة إحدى الآليات الهامة لحوكمة الشركات والتي حظيت بفائق الإهتمام من الهيئات العلمية المتخصصة و ذلك للدور الذي تلعبه لجان المراجعة كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الدقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات ، وهي لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء مستقلين ؛أحدهم خبير فى الشؤون المالية و المحاسبية و يجوز أن تضم اللجنة أعضاء غير تنفيذيين فى حالة عدم توافر العدد الكافى من المستقلين ، وتكون مهمتها مراجعة كل من نظم الرقابة و المراجعة الداخلية و عمل إدارة الرقابة الداخلية و أى مهام أخرى يوكلها لها المجلس.

3- المراجعة الداخلية:

تعتبر ادارة المراجعة الداخلية هي المسؤولة عن نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل الشركة، لما لها من تأثير مباشر علي جميع عمليات الشركة المالية والغير مالية، وتقوم المراجعة الداخلية بالعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر وفعالية الرقابة الداخلية ككل ، ومن المحتمل أن تكون المراجعة الداخلية هي الوظيفة الوحيدة داخل المنظمة التي يكون لها فهم عميق بالمخاطر والرقابة ، ولذلك فإنه من الصعب أن نجد منظمة كبيرة ليس بها مراجعة داخلية. (عبد العال،2005،ص 193)

المبحث الثاني

خطر الرقابة

مقدمة:

إن قيام المراجع بواجباته المهنيه يبدأ من نقطة إنطلاق رئيسية وهي دراسة الرقابة الداخلية وتقييمها، حيث تعد الرقابة الداخلية نقطة البداية بالنسبة له والأساس الذي يرتكز عليه لتقدير خطر الرقابة ومن ثم في إعدادة لبرنامج المراجعة وفي تحديد كمية الإختبارات التي سيقوم بها.

مفهوم خطر الرقابة:

لقد عرفه معيار المراجعة الدولي رقم (200) بأنه" خطر وجود خطأ جوهري في رصيد حساب أو مجموعة معاملات إما منفردة أو مدمجة مع غيرها من الأرصدة الأخرى، وهذا الخطأ

لا يتم منعه أو إكتشافه أو تصحيحه بواسطة نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب".
(معيار المراجعة الدولي (200)، 2010، ص77)

وخطر الرقابة هو خطر داخلي ولا يستطيع المراجع أن يؤثر علي درجة هذا الخطر بل شأنه شأن الخطر الطبيعي، وعلي المراجع أن يقيمه لتحديد القدر المطلوب من إجراءات المراجعة المطلوبة لتخفيض خطر الإكتشاف إلي المستوى المقبول.

ويتم تقييم هذا الخطر بواسطة المراجع كنتيجة لتقييم مدي كفاءة نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث وإكتشاف الأخطاء الجوهرية ؛ ففي حالة إعتقاده أن الرقابة الداخلية مصصمة بصورة جيدة وتم تنفيذها على نحو سليم فإن مخاطر الرقابة تُقيم بمستوى أقل ؛ أما في حالة إعتقاده أن تصميم الرقابة غير جيد فإن مخاطر الرقابة تكون بمستوى أعلى. (الججاوى، 2006، ص10)

وفي الحقيقية أن المسئول عن تصميم و تطبيق نظام الرقابة الداخلية و المحافظة عليه هو إدارة المنشأة وليس المراجع، لأن المنشأة هي المسئولة في الأساس عن إعداد القوائم المالية بشكل يتمشي مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لذلك فعلي إدارة المنشأة أن تسعى لتصميم نظام رقابة داخلية يُمكنه من إعطاء تأكيد معقول وليس مطلق بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية ، وعلي ذلك فالإدارة يجب أن تصمم هذا النظام الرقابي مراعيةً مبدأ التكلفة والعائد من هذا النظام. (السائح،--، ص159)

فخطر الرقابة دالة على مدى فعالية تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية والإلتزام بها من قبل الإدارة لمواجهة مخاطر النشاط التي تهدد تحقيق أهداف المنشأة ، ومع ذلك مهما كان تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية جيداً فإنه يقلل من مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية دون التخلص منها وذلك بسبب القيود الطبيعية للرقابة الداخلية ؛ ولذلك لا مفر من وجود خطر الرقابة.
(معيار المراجعة الدولي (200)، 2010، ص89)

ولذلك يقوم المراجع بإختبارات الإلمام و مدي الإلتزام بنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمنشأة محل المراجعة لتقييم هذا الخطر و في حالة عدم وجود مثل هذا التقييم فينبغي علي المراجع أن يفترض أن خطر الرقابة مرتفع ، ويعد كل من تقييم الرقابة الداخلية، وتقدير خطر الرقابة أحد المكونات الأساسية في نموذج خطر المراجعة حيث خطر الرقابة يمثل أحد عناصر نموذج خطر المراجعة ولذلك نتعرض بالتفصيل لنموذج خطر المراجعة. (أرينز، 2009، ص333)

آليات حوكمة الشركات و خطر الرقابة:

تتضمن حوكمة الشركات عدد من الآليات سوف يتم تناولها من حيث علاقتهم بخطر الرقابة وذلك على النحو التالي :-

(1) مجلس الإدارة و خطر الرقابة:

إن بناء مجلس إدارة فعال يعتبر نقطة البداية فى التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات؛ فهو يضمن المحافظة على تطبيقها و السعى الدائم لتطويرها لكي يتلائم مع التغيرات فى بيئة الأعمال. (سليمان، 2008، ص29)

وفى ظل مفهوم حوكمة الشركات فإن مجلس الإدارة يتم تقييم فعاليته من خلال القيام بمهامه الإشرافية والرقابية ، ويعتبر نظام الرقابة الداخلية بالشركة بمثابة خط الدفاع الأول الذى يحمى مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

حيث أن نظام الرقابة الداخلية هو النظام الذى يوفر الحماية لعملية انتاج المعلومات المالية التى يُمكن الإعتماد عليها من قبل مجلس الإدارة ، وأيضاً المعلومات المتعلقة بالكفاءة والفعالية لأنشطة الشركة ، ودرجة الإلتزام باللوائح والقوانين ، ولا شك أن ازدياد حالات الإفلاس و الفشل المالى للعديد من الشركات الأمريكية فى الأونة الأخيرة أدى الى الإهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية بالشركات عن طريق الإتجاه لتطبيق حوكمة الشركات مما لها من دور رقابى فعال. (سليمان، 2008، ص127)

ونظراً لأهمية الدور الذى تلعبه نظم الرقابة الداخلية بالشركات ، نجد أن المشرع ركز على أهمية وضع أنظمة و ضوابط للرقابة الداخلية و الإشراف عليها ويظهر ذلك فى العديد من النظم و اللوائح و منها لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية حيث نصت على العديد من الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة و تتمثل فى التالى :

1- وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح و معالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و المساهمين ، ويشمل ذلك إساءة إستخدام أصول الشركة و مرافقها، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الإشخاص ذوى العلاقة .

2- التأكد من سلامة الأنظمة المالية و المحاسبية ، بما فى ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية .

3- التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر ، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التى قد تواجه الشركة و طرحها بشفافية.

4- المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية فى الشركة.

ومن خلال الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة فى وضع أنظمة و ضوابط للرقابة الداخلية والإشراف عليها يعمل على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة ، وبالتالي يؤدى إلى إنخفاض خطر الرقابة.

(2) لجنة المراجعة و خطر الرقابة:

حظيت لجان المراجعة بإهتمام بالغ من الهيئات العلمية الدولية وخاصة بعد الإخفاقات والإضطرابات المالية فى كبرى الشركات العالمية و يرجع هذا الإهتمام إلى الدور الذى تلعبه لجان المراجعة كإحدى الآليات الهامة لحوكمة الشركات ، وهى لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة و يقتصر عضويتها على الأعضاء المستقلين و غير التنفيذيين الذين لديهم خبره فى مجال المحاسبة و المراجعة.(سليمان،2008،ص ص88:90)

تختص لجنة المراجعة فى هذا الصدد بدراسة أنظمة الرقابة الداخلية لتحقيق فعاليتها و العمل على تحسينها و تطويرها بشكل مستمر والتحقق من ان هذه النظم توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء و المخالفات ووضع الضوابط التى تكفل إكتشافها فور حدوثها، وتقديم الإقتراحات الملائمة فى هذا الشأن بصورة تؤدى إلى زيادة فعالية و جودة عملية الرقابة الداخلية. (نصر،--،ص309)

وتجدر الإشارة إلى ان لجنة المراجعة عند قيامها بأداء وظائفها لابد وأن تأخذ فى الإعتبار نوعين من المخاطر وهى:-

- **مخاطر بيئة الرقابة الداخلية :** وهى التى تتضمن الظروف و الأحداث التى تؤثر على الإدارة و الرقابة الإدارية وهذا بدوره يقلل خطر الرقابة.

- مخاطر بيئة الرقابة الخارجية : التى تتضمن ظروف النشاط و التشريعات و القوانين وبيئة الأعمال وهذا بدوره يقلل الخطر الطبيعى. (نصر،---،ص307)

و قد أشار مجلس الرقابة المحاسبية على الشركات العامة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى المعيار الثانى الصادر عام 2004م إلى أهمية دور لجان المراجعة فى دعم فعالية و كفاءة هيكل الرقابة الداخلية على إعداد القوائم و التقارير المالية. (نصر،---،ص312)

مما سبق نجد أن وجود لجنة المراجعة فى أى شركة يترتب عليه الحد من حالات الغش والتلاعب ويزيد من فعالية نظم الرقابة الداخلية ، وبالتالي يؤدى إلى إنخفاض خطر الرقابة.

(3)المراجعة الداخلية و خطر الرقابة:

المراجعة الداخلية تعتبر جزءاً من نظام الرقابة الداخلية ككل ، فلا يوجد نظام سليم للرقابة الداخلية بدون وجود إدارة للمراجعة الداخلية ، حيث تعتبر المراجعة الداخلية إحدى فروع الرقابة الداخلية ، و نظراً لأهمية الدور الذى تلعبه إدارة المراجعة الداخلية ؛ فإن العديد من الإصدارات المهنية وأفضل الممارسات فى الشركات العالمية أكدت على أهمية إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية كأحدى الآليات الهامة لحوكمة الشركات. (سليمان،2008،ص137)

طبقاً لتعريف مجمع المراجعين الداخليين فإن المراجعة الداخلية هى: نشاط تقويمى مستقل داخل المنظمة لحمايتها ويهدف إلى فحص و تقييم كفاية وفعالية نظم الرقابة داخل المنشأة. نقلاً عن(محمد،2005،ص121)

يتمثل الهدف الأساسى للمراجعة الداخلية فى توفير تقييم للجوانب الرقابية فى الشركة من خلال الوظائف التالية:- (دليل القواعد التنفيذية للحوكمة،2007،ص ص17:20)

1- تقييم نظم الضبط الداخلى و المحاسبى وذلك للتأكد من سلامة تلك الأنظمة ، وأنها مناسبة للشركة وإقتراح أى تحسينات عليها بشكل مستمر.

2- اكتشاف نقاط الضعف أو النقص فى النظم و الإجراءات المستخدمة وتقديم الإقتراحات بالتعديلات و التحسينات اللازمة.

3- مراعاة التزام الموظفين للسياسات و الإجراءات المرسومة وهذا بدوره تحسين بيئة الرقابة .

4- حماية أصول الشركة عن طريق وضع و تنفيذ النظم السليمة للرقابة الداخلية بما يكفل للشركة حماية أصولها من أى تلاعب أو إختلاس أو أهمال أو سوء إستخدام.

5- التحقق من صحة البيانات المحاسبية .

مما سبق نجد أن إدارة المراجعة الداخلية من خلال قيامها بوظائفها الأساسية يدعو في حد ذاته إلى قيام جميع العاملين بالشركة بواجباتهم بكل دقة و عناية ويدعو أيضاً إلى تقليل فرص إرتكاب الغش إلى الحد الأدنى و بالتالى ينخفض خطر الرقابة نتيجة لفاعلية و كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة.

المبحث الثالث

الدراسة التجريبية

منهجية الدراسة :-

أولاً : صياغة فروض الدراسة:

من خلال السؤال البحثى التى تضمنتها مشكلة البحث فقد تم صياغة الفرض التالى:-
إن الإتجاه نحو تطبيق حوكمة الشركات فى العديد من الإقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة فى أعقاب الإنهيارات الإقتصادية والأزمات المالية سوف تعمل على تقوية الرقابة الداخلية للشركات وتوفير حزمة مراقبة مشددة باعتبار أن حوكمة الشركات مدخل معاصر لإحكام الرقابة بما ينعكس فى النهاية على عملية تقدير خطر الرقابة ، لذلك فقد تم صياغة الفرض العدمى (الأساسى) التالى:-

" لا يوجد اختلاف معنوى بين تقدير المراجع الخارجى لخطر الرقابة تبعاً لمستوى تطبيق الحوكمة فى الشركة "

ويتم إجراء (دراسة تجريبية) للتحقق من وجود علاقة بين مستوى تطبيق حوكمة الشركات (أثرخصائص مجلس الإدارة و لجنة المراجعة و المراجعة الداخلية)على تقدير المراجع لخطر الرقابة مع تثبيت الآليات الأخرى.

وبذلك يتم صياغة الفروض الفرعية التالية :-

الفرض العدمى الأول:

" لا يوجد إختلاف معنوى بين تقدير المراجع الخارجى لخطر الرقابة تبعاً لمدى فعالية مجلس الإدارة (فعال / غير فعال)"

ويلا حظ ان هذا الفرض سينقسم إلى فرضين فرعيين وذلك تبعاً لمدى فعالية مجلس الإدارة لكونه (فعال / غير فعال).

الفرض العدمى الثانى:

" لا يوجد إختلاف معنوى بين تقدير المراجع الخارجى لخطر الرقابة تبعاً لمدى فعالية لجنة المراجعة (فعاله / غير فعاله)"

ان هذا الفرض سينقسم إلى فرضين فرعيين وذلك تبعاً لمدى فعالية لجنة المراجعة لكونها (فعاله / غير فعاله).

العدمى العدمى الثالث:

" لا يوجد إختلاف معنوى بين تقدير المراجع الخارجى لخطر الرقابة تبعاً لمدى فعالية ادارة المراجعة الداخلية (فعاله / غير فعاله)"

ويلا حظ ان هذا الفرض سينقسم إلى فرضين فرعيين ايضاً وذلك تبعاً لمدى فعالية إدارة المراجعة الداخلية لكونها (فعاله / غير فعاله).

ثانياً: المشاركون فى التجربة :

يشارك فى التجربة عينة من مراجعى الحسابات الخارجيين (خبرة لا تقل عن 10 سنوات) وذلك بمحافظتى القاهرة والشرقية وتضم العينة مجموعة من أساتذة المراجعة بالجامعة وممارسين للمهنة.

ثالثاً: تصميم التجربة وإجراءاتها :

1- تقوم التجربة على وجود ثلاث عوامل (ثلاث متغيرات مستقلة) ولكل منها مستويين من التطبيق ويعبر المتغير الأول عن خصائص مجلس الإدارة ويكون له مستويين من التطبيق (فعال/ و غير فعال) ويعبر المتغير الثانى عن لجنة المراجعة ولها ايضاً مستويين من التطبيق (فعال/ و غير فعال) ويعبر المتغير الثالث عن المراجعة الداخلية وتكون (فعالة / و غير فعالة) وبذلك ليشكل ثمانى حالات افتراضية .

2- تم تقسيم الحالات الثمانية إلى (أربعة وأربعة) حيث قام كل مشارك بأربعة حالات فقط وذلك بغرض عدم افتقاد المراجع لتركيزه عند تقييم الحالات ويكون هناك رأى مهنى سليم ومعبر عن التقييم الحقيقى للحالة موضع التقييم.

3- تم تقسيم الحالات على حسب المتغير المستقل الأول وهو خصائص مجلس الإدارة ،أى تكون أربعة حالات بها مجلس الإدارة فعال والأربع حالات الأخرى يكون بها مجلس الإدارة غير فعال.

4- تم توزيع (الحالات العملية) على المشاركين فى التجربة وتكون عينة البحث مكونة من عدد60 مراجع وكل منهم يقوم بتقدير خطر الرقابة فى أربعة من الحالات فقط .

5- أدى المشاركون المهمة التجريبية وهى تقييم الدرجة التى تعبر عن خطر الرقابة بالنسبة للحالات الإفتراضية المرفقة أمامهم .

رابعاً: تصميم الحالات التجريبية:

تم تصميم الحالات التجريبية الثمانية تصميم عاملى (2x2x2) وذلك يعبر عن وجود ثلاث متغيرات مستقلة كل منها لها مستويين من التطبيق (فعال/غير فعال).

*ويكون مجلس الإدارة الفعال أغلب أعضائه من المستقلين و غير التنفيذيين ويتمتعون بمهارات فنية و تحليلية ، و ينعقد اجتماعه مرة كل ثلاثة أشهر.

*أما مجلس الإدارة غير الفعال يكون 60% من أعضائه من التنفيذيين، و ينعقد مجلس الإدارة مرة كل ستة أشهر.

*كما تم توصيف لجنة المراجعة الفعالة بأن جميع أعضائها من المستقلين و غير التنفيذيين،80% من أعضائها لديهم خبره فى الشئون المالية والمحاسبية ، وتجتمع اللجنة مرة كل شهر.

*ولجنة المراجعة غير الفعالة يكون60% من أعضائها من التنفيذيين ،20% فقط من أعضائها لديهم خبره فى الشئون المالية و المحاسبية ، وتجتمع اللجنة دورياً مرة كل ثلاثة أشهر .

*وتم وصف إدارة المراجعة الداخلية الفعالة بأن يكون لديها إستقلال تنظيمى و80% من المراجعين الداخليين لديهم تأهيل مهنى جيد، ولديهم المعرفة الكافية لتحديد مؤشرات التلاعب ، ولديها خطة لمتابعة و تقييم فعالية برنامج جودة عملية المراجعة الداخلية .

*أما إدارة المراجعة الداخلية غير الفعالة فهي لا يوجد لديها إستقلال تنظيمي ، و20% فقط من المراجعين الداخليين لديهم تأهيل مهني جيد، و لا يوجد لديها خطة لمتابعة و تقييم فعالية برنامج جودة عملية المراجعة الداخلية .

*وهذه المواصفات التي تم توصيفها للمتغيرات المستقلة الثلاثة فيما يعبر عن فعاليتها أو عدم فعاليتها .

*ويوجد متغير تابع وهو ثابت من فرض لآخر و هو تقدير خطر الرقابة ويتم قياس هذا المتغير باستخدام مقياس ليكرت الخماسي حيث أن القيمة (1) تعبر عن خطر منعدم ، و القيمة رقم (2) تعبر عن خطر منخفض إلى حد ما ، و القيمة (3) تعبر عن خطر متوسط ، و القيمة (4) تعبر عن خطر مرتفع إلى حد ما ، و القيمة (5) تعبر عن خطر مرتفع جداً.

خامساً: الأسلوب الإحصائي المستخدم:

قامت الباحثة باستخدام التحليل الإحصائي SPSS لإجراء التحليلات الإحصائية لبيانات الدراسة و ذلك لإختبار فروض الدراسة ، و ذلك باستخدام إختبار Univariate Analysis of Variance (Manova) وذلك لبيان هل هناك أثر لمدى فعالية آليات حوكمة الشركات على تقدير المراجع الخارجي لخطر الرقابة ، وبذلك تكون صياغة فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الأول:

فرض العدم (ص0) : س1 = س2

الفرض البديل(ص1): س1 ≠ س2

الفرض الثاني:

فرض العدم (ص0) : ع1 = ع2

الفرض البديل(ص1): ع1 ≠ ع2

الفرض الثالث:

فرض العدم (ص0) : ج1 = ج2

الفرض البديل(ص1): ج1 ≠ ج2

حيث

س1: تمثل مجلس الإدارة فعال.

س2: تمثل مجلس الإدارة غير فعال.

ع1: تمثل لجنة مراجعة فعالة.

ع2: تمثل لجنة مراجعة غير فعالة.

ج1: تمثل إدارة مراجعة داخلية فعالة.

ج2: تمثل إدارة مراجعة داخلية غير فعالة.

مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$

سادساً: إختبار الفروض و تحليل نتائج الدراسة التجريبية :

نتائج تحليل إختبار (Manova) لإختبار فروض الدراسة

المتغيرات	قيمة F المحسوبة	دلالة الاختبار sig	نتيجة الأختبار
المقدار الثابت	3860.103	.000	معنوى
مجلس الإدارة	.410	.522	غير معنوى
لجنة المراجعة	54.256	.000	معنوى
المراجعة الداخلية	185.256	.000	معنوى
مجلس الإدارة*لجنة المراجعة	3.692	.056	غير معنوى
مجلس الإدارة*المراجعة الداخلية	.641	.424	غير معنوى
لجنة المراجعة*المراجعة الداخلية	2.077	.151	غير معنوى
مجلس الإدارة*لجنة المراجعة*المراجعة الداخلية	.026	.873	غير معنوى

معامل التحديد 51.5%

- حيث تم قبول الفرض العدمى الأول حيث مستوى الدلالة الإحصائية يساوى (522). و هو أكبر من 0.05 وذلك يعبر عن أنه لا يوجد علاقة لمجلس الإدارة كونه (فعال أو غير فعال) على تقدير المراجع لخطر الرقابة.

- تم رفض الفرض العدمى الثانى وقبول الفرض البديل حيث مستوى الدلالة الإحصائية يساوى (000). وهو أصغر من 0.05 و ذلك يعبر عن أنه يوجد علاقة للجنة المراجعة كونها (فعالة أو غير فعالة) على تقدير المراجع لخطر الرقابة.

- تم رفض الفرض العدمى الثالث وقبول الفرض البديل حيث مستوى الدلالة الإحصائية يساوى (000). وهو أصغر من 0.05 و ذلك يُعبر عن أنه يوجد علاقة لإداره المراجعة الداخلية كونها (فعالة أو غير فعالة) على تقدير المراجع لخطر الرقابة.

وبذلك تم قبول الفرض العدمى الرئيسى قبولاً جزئياً فيما يتعلق بآليات الحوكمة (مجلس الإدارة) ورفضه فيما يتعلق بكلاً من (لجنة المراجعة و المراجعة الداخلية) .

- وقد اسفرت النتائج أيضاً عن: أنه لا يوجد تفاعل بين المتغيرات المستقلة (مجلس الإدارة و لجنة المراجعة) حيث مستوى الدلالة الإحصائية يساوى (056). وهو أكبر من 0.05 فهو غير معنوى.

_ لا يوجد تفاعل بين المتغيرات المستقلة (مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية) حيث مستوى الدلالة الإحصائية يساوى (424). وهو أكبر من 0.05 فهو غير معنوى.

_ لا يوجد تفاعل بين المتغيرات المستقلة (لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية) حيث مستوى الدلالة الإحصائية يساوى (151). وهو أكبر من 0.05 فهو غير معنوى.

_ لا يوجد تفاعل بين المتغيرات المستقلة الثلاثة (مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الداخلية) حيث مستوى الدلالة الإحصائية يساوى (873). وهو أكبر من 0.05 فهو غير معنوى.

وقامت الباحثة بإختبار فروض الدراسة بواسطة اختبار احصائى آخر و هو:

اختبار مان وايتنى الإحصائى (Mann - Whitney Test) لإختبار معنوية الفروق بين متوسطين وذلك للتعرف على مدى وجود إختلاف جوهرى بين مستويين التطبيق (فعال/غيرفعال) للمتغيرات الثلاثة المستقلة التى تعبر عن مستوى تطبيق الحوكمة فى تأثيرهم على تقدير المراجع لخطر الرقابة.

وقد أسفر الإختبار عن النتائج التالية:-

نتائج تحليل إختبار Mann- Whitney Test

متغيرات الدراسة	قيمة إحصاء الأختبار z	دلالة الإختبار sig	نتيجة الإختبار
مجلس الإدارة	-0.397	.691	غير معنوى
لجنة المراجعة	-5.152	.000	معنوى
المراجعة الداخلية	-9.779	.000	معنوى

الفرض الأول :

تم قبول الفرض العدمى حيث مستوى الدلالة الإحصائية يساوى (0.691) و هو أكبر من 0.05 وذلك يُعبر عن أنه لا يوجد إختلاف معنوى لتقدير المراجع لخطر الرقابة فى حالة (فعالية أو عدم فعالية) مجلس الإدارة.

الفرض الثانى:

تم رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل حيث مستوى الدلالة الإحصائية يساوى (0.000) وهو أصغر من 0.05 و ذلك يُعبر عن أنه يوجد إختلاف معنوى لتقدير المراجع لخطر الرقابة فى حالة (فعالية أو عدم فعالية) لجنة المراجعة.

الفرض الثالث :

تم رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل حيث مستوى الدلالة الإحصائية يساوى (0.000) وهو أصغر من 0.05 و ذلك يُعبر عن أنه يوجد إختلاف معنوى لتقدير المراجع لخطر الرقابة فى حالة (فعالية أو عدم فعالية) إدارة المراجعة الداخلية.

من العرض السابق تقوم الباحثة بتفسير ما توصلت إليه من نتائج ومحاولة تفسير أسباب قبول أو رفض هذه الفروض:-

1- تم قبول الفرض العدمى الأول وذلك يعنى أنه لا يوجد إختلاف معنوى لتقدير خطر الرقابة فى حاله (فعالية أو عدم فعالية) مجلس الإدارة، وتأتى هذه النتيجة تختلف مع نتيجة الدراسات السابقة مثل (WeeGoh,2008; Hoitash,2009; Johnstone,2010) فى هذا المتغير حيث توصلت دراسة (WeeGoh,2008) أنه يوجد علاقة طردية بين إستقلال مجلس الإدارة وأصلاح الضعف فى الرقابة الداخلية فى الوقت المناسب مما يؤدي إلى إنخفاض خطر

الرقابة المقدر، أما دراسة (Hoitash,2009) فقد توصلت إلى إنه يوجد علاقة إرتباط بين خصائص مجلس الإدارة و جودة الرقابة الداخلية، وهي علاقة طردية بين إستقلالية وقوة مجلس الإدارة وجودة الرقابة الداخلية وبذلك ينخفض خطر الرقابة . أما دراسة (Johnstone,2010) فقد توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين إكتشاف وعلاج نقاط الضعف في الرقابة الداخلية وتحسينات في خصائص مجالس الإدارة. ومن رأى الباحثة أن إختلاف النتيجة بفرض ان خطر الرقابة دالة لفعالية الرقابة الداخلية من الممكن أن يكون سببه هو إختلاف بيئة التطبيق ،حيث إختلاف الفكر وطريقة الإدارة لدى أعضاء مجلس الإدارة ، وهذا يرجع إلى أن واقع التنفيذ الفعلي لأنظمة الرقابة الموضوعة، فإنه يدور حول أمرين/ يتبلور الأمر الأول: منهما، في أن مجرد التصميم الكفاء لنظام الرقابة الداخلية لا يضمن التنفيذ الكفاء له، بمعنى أنه من الضروري لكي تؤتى أنظمة الرقابة الداخلية ثمارها يجب أن يكون تصميمها وتنفيذها علي نفس المستوى من الكفاءة ؛ بينما يتبلور الأمر الثاني: منهما في أن أنظمة الرقابة الداخلية التي تم تصميمها وتنفيذها بمستوى كفاء لا يمكن أن توفر لإدارة المنشأة التأكيد المطلق بتحقيق الأهداف الرقابية لها، حيث يتأثر تحقيق مثل هذه الأهداف، بالقيود المصاحبة والملازمة لأنظمة الرقابة الداخلية، والتي تتمثل أهمها في أن قناعات المسؤولين والتي تتخذ علي أساسها القرارات المرتبطة بتلك الأنظمة، ليس من الضروري أن تكون سليمة، وأن أنظمة الرقابة الداخلية قد تتدني درجة كفاءتها، نتيجة نوع من الفشل البشري الناجم عن حدوث شئ من الإهمال أو الخطأ، وذلك إلي جانب ما هو معروف أن أية أنشطة رقابية تعد عرضة للتجاوز والإخلال بها من خلال تواطؤ شخصين أو أكثر، أو من خلال تخطي بعض المستويات الإدارية خاصة العليا للإجراءات الرقابية .

ومن ناحية أخرى، فإن من أهم العوامل المقيدة لكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية قيام إدارة المنشأة بإتباع مبدأ تحليل التكلفة والعائد، بما يقتضي عدم زيادة تكلفة تلك الأنظمة، عن المنافع المتوقعة أو المستمدة منها، وهو الأمر الذي علي الرغم من أهميته وضرورته لدي القيام بعملية نظام الرقابة الداخلية ، يشتمل علي وجود صعوبة شديدة في القياس الدقيق للتكاليف والمنافع المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية، مما قد يدفع بعض إدارات المنشآت، إلي وضع تقديرات بعضها كمي وبعضها نوعي، بما يستتبع الحد من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية علي أرض الواقع .

2- تم رفض الفرض العدمي الثاني وقبول الفرض البديل و ذلك يعنى إنه يوجد إختلاف معنوي لتقدير خطر الرقابة في حالة (فعالية أو عدم فعالية) لجنة المراجعة، وذلك النتيجة تتوافق

مع نتائج الدراسات السابقة جميعاً حيث أن جودة الرقابة الداخلية ترتبط عكسياً مع خطر الرقابة المقدر فكلما أتسمت الرقابة الداخلية بالجودة إنخفض خطر الرقابة ، ومن رأى الباحثة هذه النتيجة ترجع إلى إن طبيعة تكوين لجان المراجعة، سواء من حيث عدد أعضائها، أو من حيث اشتمالها علي أعضاء من مجلس الإدارة من المستقلين أو غير المديرين التنفيذيين ، أو من حيث توافر الخبرة المحاسبية والمالية عامةً لدي كافة أعضائها، وتوافر الخبرة المحاسبية والمالية المتخصصة لدي أحد أو بعض أعضائها، وكذلك توافر الإستقلالية والموضوعية لدي مثل تلك اللجان يكون لها أثر جوهري في إتجاه كفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية، وذلك من خلال قيام لجان المراجعة بدورها الأصلي في التحقق من كفاية تصميم الأنشطة الرقابية بالمنشأة وفعالية تصميمها بما يؤدي صعوبة وقوع الأخطاء والغش والإحتيال المالي، وإكتشافها فور وقوعها، وتقويم حقيقة تنفيذ وأداء تلك الأنظمة، والإستعانة بأراء من تري ضرورة تكليفهم بالإستشارات المتخصصة، من الخبراء والمستشارين المستقلين، وتقديم توصيات الإرتقاء بكفاءة تلك الأنظمة لمجلس إدارة المنشأة ، مما يعمل بشكل فعال وكفء علي تدعيم والإرتقاء بدرجة كفاءة مثل تلك الأنظمة الرقابية وبالتبعية إنخفاض خطر الرقابة لدى المنشأة.

3- تم رفض الفرض العدمي الثالث وقبول الفرض البديل و ذلك يعنى أنه يوجد إختلاف معنوي لتقدير خطر الرقابة فى حالة (فعالية أو عدم فعالية) إدارة المراجعة الداخلية، وذلك يتفق مع دراسة (كامل، 2008) حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن تحسين جودة المراجعة الداخلية يؤدي إلى إحكام الرقابة على المنشأة و تدنية المخاطر التى تتعرض لها ، ومن رأى الباحثة أن هذه النتيجة ترجع إلى طبيعة الدور التى تقوم به هذه الإدارة فى توفير تقييم للجوانب الرقابية فى المنشأة وتقييم نظم الضبط الداخلى والمحاسبى والتأكد من أنها سليمة و أن هذه النظم هى الأنسب للمنشأة وأنها تعمل على إكتشاف نقاط الضعف أو النقص فى النظم والإجراءات التى تستخدمها المنشأة ، وقيامها على إقتراح التعديلات و التحسينات اللازمة، مما يؤدي ذلك على تقوية أنظمة الرقابة الداخلية داخل المنشأة مما يؤدي بدوره لإنخفاض خطر الرقابة المقدر لديها.

المراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب

- 1- أرينز، ألفين؛ لوبك، جيمس، 2009، "المراجعة مدخل متكامل"، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي؛ أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
- 2- سليمان، محمد مصطفى، 2008، "حوكمة الشركات، ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين" الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 3- عبد العال، طارق حماد، 2005، "حوكمة الشركات المفاهيم – المبادئ – التجارب"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 4- نصر، عبدالوهاب على، بدون سنة نشر، "الرقابة و المراجعة الداخلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

ثانياً: الدوريات:

- 5- إبراهيم، هدى السيد البرى، 2011، "دراسة أثر خصائص العميل على الوقت التقديرى لعملية المراجعة"، دراسة تجريبية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- 6- السيد، حفيظة محمد السيد، 2006، "العوامل المؤثرة على مدى قبول المراجع لقوائم مالية معده على أسس غير متحفظة"، دراسة تجريبية، رسالة دكتوراة، كلية تجارة، جامعة الزقازيق.
- 7- الجاوى، طلال، 2006، "تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات"، المجلة العربية للإدارة، العراق.
- 8- أحمد، حسين دحدوح، 2008، " دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الأول.
- 9- المليجي، إبراهيم السيد، 2003، "دراسة واختبار تأثير حوكمة الشركات علي فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.
- 10- المطيري، عبيد، 2003، "تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، السعودية، العدد الثالث.
- 11- كامل، سمير محمد عيسى، 2008، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.

12- محمد، مصطفى كمال محمد حسن، 2005، " تقييم مدي استيعاب البيئة المصرية لدور المراجعة الداخلية في الرقابة علي تحقق نظم الجودة: منظور نظرية انتشار الابتكار"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية.

13- محمد ، خالد عبد المنعم لبيب، 2007، " دراسة إختبارية لطبيعة ونوعية العلاقة بين: لجان المراجعة، وأنظمة الرقابة الداخلية في منشآت الأعمال"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، الجزء الأول.

مصادر الإنترنت:

14- أحمد، خالد ، 2010، " دور لجان المراجعة الداخلية فى تطبيق نظام حوكمة الشركات " ، متاح على موقع www.acc4arab.com.

15- السائح ، عصام الدين خرواط ، بدون سنة نشر، " إدارة المراجعة على أساس الخطر: نموذج مقترح " مجلة السائل ، متاح على موقع <http://ar.wikipedia.org>.

16- حسين ، رأفت مطير، 2009، " آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية فى حوكمة الشركات"، موسوعة الإقتصاد و التمويل الإسلامى ، الجامعة الإسلامية ، متاح على موقع Iefpedia.com/arab/28285.

17- حيدر، عدنان بن درويش، 2007، " حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة " ، اتحاد المصارف العربية ، موسوعة الإقتصاد و التمويل الإسلامى ، متاح على موقع Iefpedia.com/arab/28168.

18- "دليل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة " ، 2007، متاح على موقع www.cma.gov.eg.

19- "دليل قواعد و معايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية"، 2011 ، مركز المديرين المصري ، وزارة الإستثمار، متاح على موقع www.investment.gov.eg.

20- معيار المراجعة الدولي رقم (200) ، 2010، " الهدف من عملية مراجعة القوائم المالية و المبادئ العامة التى تحكمها " ، متاح على موقع www.almohasb1.com.

21- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ، 2004 ، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، متاح على موقع www.cipe-arabia.org.

22- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2005، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات
بجمهورية مصر العربية، متاح على موقع www.cipe-arabia.org.

Books:

23- Arens , A . , and J. K . Loebbeck ,2000 : "Auditing: An Integrated Approach " , New Jercoy.

Periodicals:

24- Contessotto ,C . , and R . Moroney , 2014 , : " The Association Between Audit Committee Effectiveness and Audit Risk " , Accounting and Finance , 54 , Pp .393 – 418 .

25- Cadbury Report , 1992 , "Committee on The Financial, Aspects of Corporate Governance", Chaired by Sir Adrian Cadbury, London : Gee

Publishing.

26- Cullinan , P.C . , H . Du , and W. Jiang ,2010, : " IS Compensating Audit Committee Members With Stock Options Associated With The Likelihood Of Internal Gontrol Weaknesses?" , International Journal Of Auditing , 14 , Pp. 256- 273.

27- Demirag, L ., S. Sudarsanam, and M. Wright , 2000 , " Corporate Governance: Overview and Research Agenda" ,British Accounting Reiew , 32 , Pp .341-454.

28- Hoitash ,U . ,R.Hoitash,and J. C.Bedard, 2009 ,: "Corporate Governance and Internal Control Over Financial Reporting: A Comparison of Regulatory Regimes" Accounting Review, 84 , Pp.1- 47.

29- Krishnan, j, 2005, " Audit Committee Quality And Internal Control: An Empirical Analysis" , Accounting Review , (April), 80 ,Pp. 649- 675.

Internet Resources:

- 30- Johnstone , K . , C . Li , and K . Hertz , 2010 , : " Changes In Corporate Governance Associated With The Revelation of Internal Control Material Weaknesses and Their Subsequent Remediation", available at: www.ssrn.com/abstract=1091685.
- 31- Organization For Economic Co-operation and Development (OECD), 2004, : " OECD Principles of Corporate Governance" Available at www.oecd.org .
- 32- Wee Goh, B . , 2008, : " Audit Committees, Boards of Directors, and Remediation of Material Weaknesses In Internal Control" Available at : www.ssrn.com/abstract=1145024 .
- 33- Zhang , Y. , J . Zhou , and N . Zhou 2007, " Audit Committee Quality, Auditor Independence, and Internal Control Weaknesses " , Available at: www.ssrn.com .